

الدور الاجتماعي للعشيرة في العراق بعد عام (٢٠١٣)

علاء محمد ناجي طالب عبد الكريم

جامعة القادسية/ كلية الاداب

alaamohammednaji0@gmail.com

الخلاصة

تعرض المجتمع العراقي لفترات طويلة لمظاهر مختلفة من الازمات السياسية والاقتصادية فقد جعله يعاني من فقدان القوى الأمنية والضبط الاجتماعي الرسمي فضلاً عن فقدان ضبط سلوك افراد مجتمعه لذا فقد تركت هذه الازمات والتغيرات آثاراً واضحة في بنية المجتمع ومنظومته القيمية وكذلك في نفوس افراده وفي كافة المجالات التي يتفاعل في اطارها الافراد بدءاً من الاسرة وانتهاءً بالمجتمع وهذا بدوره قد جعل من الحكومة العراقية بمفردها غير قادره على حل جميع المشاكل التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية وازدهارها الشامل فلا بد من مساعدة فعاليات المجتمع الأخرى بجميع منظماته ومؤسساته ومن أهمها العشيرة التي تعدّ في عصرنا الحالي من أهم الركائز الرئيسة التي تسيطر على المشهد الاجتماعي والسياسي وقد انعكس دورها هذا بشكل واضح على طبيعة العلاقات الاجتماعية وما تمتاز به من تعاون وتنازع فيما بينهما، إلا أنّ العصبية العشائرية تضعف وتقوى تبعاً لقوة وسيطرة الدولة، ولهذا أصبح للعشيرة دورٌ كبيرٌ في ضبط سلوك افراد المجتمع وكذاك حماية النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع وذلك عن طريق بعض القوانين التي تفرضها على أفراد العشيرة الذين ينتمون إليها والتي تدعى بالقانون العرفي.

الكلمات المفتوحة: الدور الاجتماعي، العشيرة.

Abstract

For long period, the Iraqi social suffered from political and economical difficulties. That was made him lost the security force and social manner. Also the closing of the god behavior of its people, therefor these difficulties and changes left clear effects in the social environment and its best habits, also in series of his people in different sides start from the family and finally in the socialist that's made the Iraqi government unable to solve all problem by its self alone which stop the progress and modern lift. For this season, it is important to support other social activities with all their organization and firms. The tribe is very important which the best to control the social and political seen and that's clear on nature of social communications which depend on its deep relationship an conflicts among them, but the tribalism by strong and weak according strength and weakness of the state and its control so the tribe has the great Rule in the country to protect the social and political condition. By some rules which obligate tribe members (customary law).

Keywords: Social Role ,Clan

المقدمة

كانت العشائر العراقية في العهود السابقة تتفرد بنوع من التنظيم الإداري والقضائي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي فكثيراً ما كانت العشائر تفرض سيطرتها على الأمن الداخلي والسياسي للمجتمع، ونتيجة لهذه السمة التاريخية التي اكسبتها العشائر العراقية جعلها تمتاز شيئاً فشيئاً من الاعتزاز بتنظيماتها العشائرية وبلورة ولائها الى الأفراد المنتمين لها، ومما تجدر الإشارة له هو أنّ المستوى الحضاري والقيمي والفكري لعشائر العراق يختلف من عشيرة الى أخرى تبعاً لدرجة التوطين وتطور الزراعة وقوة القوانين التي تمارسها على أفرادها، لذا تقوم المجتمعات العشائرية على اللحمة والعصبية والولاء وعلى مجموعة من

التقاليد والأعراف وروابط القرى، وترتبط عشائر العراق بعضها ببعض ويخضع بعضها لبعض لأسباب كثيرة ومتعددة منها الشرف والنسب والقوة والثأر وغيرها، فهذا فقد شكلت العشيرة وحدة سياسية واجتماعية واقتصادية نابعة من المجتمع العشائري فأفراده يعتقدون أنهم ينتمون الى أصل مشترك واحد تجمعهم وحدة الجماعة وتربطهم رابطة العصبية والدم للأهل والمجتمع في هذا المصدر يعد من القوى السياسية والدفاعية التي تربط أفراد العشيرة الواحدة وتعمل على صيانة المجتمع وحفظ كيانه وكذلك في ضبط سلوك أفراد المجتمع لذلك فان العشيرة تنقسم الى وحدات أصغر يدعى أحدها (الفخذ) وهو يمثل مجموعة من الأسر ترتبط بروابط النسب الذي يرتقي بها إلى الجد الخامس، والعشيرة أيضا مكونه من مجموعة من الافخاذ، وهذه الافخاذ ترتبط فيما بينها بروابط نسب بعيدة، ولكن أفرادها يؤمنون أنهم ينتمون إلى جد واحد هو شيخ العشيرة. لذا فان هذا البحث يمكن تقسيمه الى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: العناصر الأساسية للبحث

المبحث الثاني: الدور الاجتماعي للعشيرة في العراق بعد عام (٢٠٠٣)

المبحث الأول/ العناصر الأساسية للبحث

أولاً: مشكلة البحث Research Problem

عانى المجتمع العراقي حقبة زمنية طويلة تميزت بالقلق والإحباط، نتيجة للحروب والنزاعات المتتالية والحصار الاقتصادي الدولي الذي أضعف قوة المجتمع العراقي، وسط سلطة دكتاتورية قوية، تعتمد القوة أساساً لشرعيتها. لذلك بات المجتمع العراقي يعيش كوابت اجتماعية ونفسية كثيرة، لا يجرؤ في أغلب الأحيان على تنفيس هذه الكوابت خوفاً من سلطة لا ترحم وعندما تعرضت هذه السلطة الى تغيير أو خلل أو انقلاب أو انهيار من الاحتلال عام (٢٠٠٣)، أو أي حالة أخرى فإن ما يحصل فيها يؤثر في بقية المؤسسات الأخرى في المجتمع، ومن ثم فإن انهيار هذه المؤسسة يؤدي الى تفكك في البناء الاجتماعي للمجتمع وكذلك الى فقدان قوة القوانين الرسمية المتمثل بالأمن والشرطة وقوات الجيش وهذا بدوره يؤدي الى شعور الأفراد بأن هذه القوانين غير قادرة على حفظ النظام وضبط سلوكيات افراد المجتمع الخارجين عن القانون، لأن هذه السلطة السياسية تعد من أهم ما يتألف منه البناء الاجتماعي، ومن الجدير بالذكر أن انعكاس اثار هذه السلطة لا يكون على مستوى الفرد او الجماعة او المؤسسة وحسب، بل يمتد تأثيرها في كل البنى التحتية والفوقية للمجتمع. لذا كان لابد من أفراد المجتمع أن يلجؤ الى المرجعيات الأولى المتمثلة بالمرجعية الدينية والعشيرة التي لهما وحدة ومكانة اجتماعية وسياسية في المجتمع وكان من أهم أدوارهما هي حفظ النظام الاجتماعي والسياسي وكذلك ضبط سلوكيات الأفراد بعدما فقد قوة القانون الرسمي بالأمن والشرطة والقوات الجيش، وهذا بدوره عزز من قوة القانون العرفي الذي يُعدّ من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها العشيرة من أجل حماية أفرادها من الاخطار وكذلك من الانحراف والصراعات التي تحدث فيما بينهم.

ثانياً: أهمية البحث Importance Of Research

لاشك في ان العشائر العراقية في الوقت الحاضر لها شأن خطير في المجتمع العربي تكاد تكون وحدة النسيج الاجتماعي لهذا المجتمع فبعد ما انهار النظام السياسي وفقدان قوة القوانين الرسمية للدولة العراقية جعل من العشائر تشغل دوراً فعالاً في حماية حياة أفراد المجتمع لذا فقد أخذت على عاتقها توثيق العلاقات والروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع كما اخذت زمام أمور المجتمع لما لها من مكانة سياسية في نفوس أبناء المجتمع العشائري فعززت بعض القيم والعادات التي من شأنها أن تحافظ على كيان الفرد وتلعب دوراً مهماً في حفظ النظام العام الذي يتفق عليه أبناء العشائر بل حتى المدن ولما كان لهذه القيم من أهمية

القصوى في حقن دماء الناس فقد انتفقت بعض العشائر على مبادئ وقوانين محدده والتي تدعى (السواني) وهي جمع (سانية) أي كل مبدأ أو عرف اجتماعي - عشائري يتفق عليه ويطبق بين أفراد العشيرة الواحد أو بين عشائر مختلفة وتسن له قاعدة خاصة به، فالمبادئ والأعراف العشائرية كقوانين نافذه وملزمة لعبت دوراً كبيراً في حقن الدماء وصيانته الأعراض وحفظ الحقوق وحماية بعض الأخلاق الحميدة من الضياع نتيجة للتطور الهائل في حياة المجتمع لاسيما المجتمع العشائري.

ثالثاً: أهداف البحث Objectives Of Research

١. معرفة أهمية الدور الذي تؤديه العشيرة في ضبط وحماية أفراد المجتمع العراقي.
٢. معرفة أهم العوامل التي أدت الى تعاظم دور العشيرة في المجتمع العراقي بعد عام (٢٠٠٣).

رابعاً: تحديد المفاهيم Defining Of The Conceptualization

يعد تحديد المفاهيم أمراً ضرورياً في البحث العلمي لأنها من أولى الخطوات التي تستوجب على الباحث القيام بها، ولكونها ذات أهمية في صياغة مشكلة البحث وأهميته وفرضياته وما يتوصل إليها من النتائج والاستنتاجات، وذلك من جهة ومن جهة أخرى تواجه عملية تحديد المفاهيم صعوبات عدة في البحوث التي تبحث في دائرة العلوم الإنسانية^(١). المفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الانسان للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس^(٢). لذا فان من اهم هذه المفاهيم هي على النحو التالي:

أولاً: الدور Role: لغة وَرَدَتْ كلمة الدور في اللغة العربية في (لسان العرب)، إذ يقال: (دار الشيء، يدور دوراً ودوراناً واستمرار دورانه ان ودورته وادارته كثيرة ودورية ودورت به أدت استدارت وداوره ودورا) بمعنى دار حول الشيء وعادَ إلى الموقع الذي أبتدأ منه، و(مُدَاوَرَةُ الشُّؤْنِ معالجتها والمداوَرَةُ المعالجة)، ويقال (أدرك فلاناً على الأمر إذ حاولت إلزامه إياه)^(٣)، ويقصد به في (المنجد في اللغة العربية المعاصرة): هو حركة أو عودة الشيء الى ما كان عليه أي موقعه الاصلي^(٤).

وفي الاصطلاح يعرف الدور: -هو السلوك الذي يقوم به الفرد في المركز الاجتماعي الذي يستغله^(١). ويعرفه محمد عاطف غيث: -بأنه تحرك يتركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل الجماعة معية ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموع توقعات يتبعها الآخرون كما يتبعها الشخص نفسه ولكل دور سلوكيات معينة تتمثل في الأعمال التي يقوم بها الفرد لتأدية واجباته. وممارسة حقوقه المتعلقة بهذا الدور^(٢).

ثانياً: الدور الاجتماعي: Social Role: هو لكل فرد من أفراد المجتمع أدوار عديدة، ويعد الدور الوجه الديناميكي للمكانة التي يكتسبها الفرد. وقد عرف الدور الاجتماعي من قبل عدة من لمختصين في علم الاجتماع هو مجموعة حركات السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز او لموقع معين^(٣).

(١) د. عبد الباسط محمد حسن: اصول البحث الاجتماعي، ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص١٧٢.

(٢) المصادر نفسه: ص١٧٣.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، مجلد (٥)، ط١، دار الصادر، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٢٣.

(٤) المنجد في اللغة العربية المعاصرة: دار الشروق، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٢٨.

(١) د. سامية محمد جابر: علم الاجتماع العام، دار النهضة المصرية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٤٩.

(٢) د. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٢٩٠.

(٣) د. إبراهيم العسل: الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، ط١، مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٦٧، ص٥٤.

ويعرف أيضاً: بأنَّ الوظائف العملية التي يتطلبها المركز، فهو نوع من السلوك المرتقب والقيم المتصلة بذلك الإنسان أو الفرد الذي يحتل المركز في تلك الجماعة^(٤).

أما التعريف الإجرائي لمفهوم الدور فيحدده بأنه: مجموعة الأفعال والنشاطات الاجتماعية المتوقع تحقيقها بسلوك ما أو تصرف تؤديها العشائر العراقية أزاء موضوعات وقضايا المجتمع.

ثانياً: العشيرة Clan

تعرف العشيرة في اللغة العربية: -هي تنظيم (عشائري)، (حياة عشائرية) (نسب عشائري) (العرف العشائري) وهي تنظيم اجتماعي على أساس عشائري^(٥). والعشيرة جمع عشيرات وعشائر، وكذلك تعني عشيرة الرجل بنو أبيه الأقربون وقبيلته، فالعشيرة هي مجتمع إنساني صغير يشترك في ملكية واحدة ويتضامن في أخذ الثأر من خصومه، وهو أضيق من القبيلة^(١). كما وتأتي من كلمة (عشرة) بكسر العين أي المجاورة والمساكنة من عاشرني على معروف فهو ضمن عشيرتي وهذا رأي الكثير من شيوخ العشائر في الوقت الحاضر^(٢). وتعني في اللغة أيضاً (الحمولة) ما ينقل حملاً، وتستخدم هذه الكلمة في الريف والمدينة^(٣). وتعني العشيرة أيضاً في اللغة المصاحبة والمخالطة والمودة والعلاقة فهي اذن مجموعة كبيرة من الناس جميعهم انحدروا من أصل واحد^(٤).

وفي الاصطلاح الاجتماعي تعرف العشيرة: بأنها مجموعة من الافراد ينحدرون من نسب واحد ولها جد مشترك فيما بينهم وان والانتماء اليها يكون اما عن طريق النسب الابوي او النسب الاموي ولا يكون عن طريق النسبين^(٥).

فقد عرف العالم الانثروبولوجي (ميردوك) العشيرة حيث يقول إن العشيرة هي جماعة تمتاز بقيامها على أساس تسلسل قرابي واحد أمّا من جانب الأب أي (ابوي) أو من جانب الأم (اموي) وتمتاز أيضاً بتوفير وحدة مكانية لأفراد العشيرة يعني أن يعيش أفرادها في مكان واحد لذلك لابد أن تكون القاعدة السكنية التي تتبعها العشيرة متوافقة مع قاعدة التسلسل القرابي^(٦).

ويعرف العالم (دوركهايم) العشيرة هي صورة من صور التركيب الاجتماعي أكثر تعقيداً من الزمرة الاجتماعية وأنها مجتمع تتعدد فيه الزمر الاجتماعية ولكنه لا يزال يحتفظ بوحدة وتجانسه وعدم قبوله للانقسام الى عدة مجتمعات تتمايز على الرغم من أنها تتكون من الأسر الصغيرة التي لا تكون أقساماً سياسية متميزة^(١).

وكذلك تعرف أيضاً بأنها ذلك المجتمع القانوني الذي يتألف من أقارب متعارفين فيما بينهم ويتحدثون بلغة مميزة ولهم ثقافة واحدة والعشيرة هي المكون الرئيس للقبيلة فتحالف عدة عشائر تتكون قبيلة وشرط

(٤) د. إحسان محمد الحسن: مبادئ علم الاجتماع الحديث، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص ٣٧.

(٥) المنجد في اللغة العربية المعاصرة: مادة العين، دار المشرق -بيروت، ١٩٦٨، ص ٩٧٩.

(١) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية (ماد العين)، الهيئة العامة للمطابع الأميرية-مصر، ١٩٩٩، ص ٦٢٥.

(٢) د. عبد عون الروضان: موسوعة عشائر العراق، ط٢، دار الرافدين -بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٧.

(٣) د. هشام داود: المجتمع والسلطة في العراق المعاصر، في المجتمع العراقي حضريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٦٩.

(٤) د. عبد عون الروضان: موسوعة عشائر العراق، ط٢، دار الرافدين -بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٧-١٨.

(٥) د. دينكن ميشيل: معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة: د. احسان محمد الحسن، دار الرشيد-بغداد، ١٩٨٠، ص ٦٢.

(٦) د. محمد الخطيب: الانثولوجيا ((دراسة عن المجتمعات البدائية))، ط١، دار علاء الدين -دمشق، ٢٠٠٠، ص ١٦٤.

(١) د. محمد احمد غنيم: الضبط الاجتماعي والقانون العرفي ((دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية))، ط١، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية-الجيزة(مصر)، ٢٠٠٩، ص ٤٧.

العشيرة أن يكون أفرادها من نسب واحد، بعكس القبيلة فالقبيلة قد تتكون من عدة عشائر من نسب واحد أو من أنساب مختلفة^(٢).

بعض المفاهيم المتعلقة بالعشيرة:

١- **الإمارة:** هي مجموعة كبيرة من العشائر المنفرعة عنها أو المذابة فيها أو المحتمية بها أو المتحالفة معها فتأخذ طابع السلطة الرسمية بنظامها وقراراتها وكأنها سلطة مستقلة بحد ذاتها ولا يربطها بالدولة إلا القانون الأعلى بل تتجاوز بكثير من الأمور بحكم نفوذها الواسع والمتشعب والإمارة باختصار هي حكومة داخل الحكومة الشرعية^(٣).

٢- **القبيلة:** القبيلة في اللغة العربية لها اشتقاقات عديدة منها القبيل الضامن و(المقابل) كريم النسب و(القبل) ارتجال الكلام والقبيل الجماعة من ثلاثة فصاعداً وقبائل أبناء أب واحد وكلمة قبيلة تجمع بمضمونها الشمولي كل هذه المعاني، فهي إذن مجموعة من العشائر يرجع نسبها إلى أصل واحد تنقاد إلى رئيس واحد هو رئيس القبيلة الذي يقال له شيخ المشايخ وكلمة قبيلة تكاد تكون شمولية في مدلولها على امتداد المنطقة الغربية^(٤).

٣- **الفندة:** هي جزء قليل من الفخذ وهي أشبه بجارحة من جسد وهي مجموعة صغيرة عن الفخذ أو تكون امتداد عن بقية افراد ذلك الفخذ فيطلق على تلك المجموعة بـ(الفندة) فهي أشبه بالبرعم الصغير المنفرع من الغصن الكبير الذي بدوره يتفرع من العشيرة الأم التي تكون أصل الهرم (أي العشيرة)، وعلى سبيل المثال أن معظم أفراد العشيرة في الجنوب يفهمون معنى الفندة فعندما يقوم أحدهم بذبح الأغنام يقول له او يطلب من شخص أريد الفندة فيعطيه (الهبرة) فهي اللحمية الخالية من العظم فإن كلمه (الفندة) في هذا المثال البسيط تعني الجيد من الشيء أو الشيء الذي يخلو من أي شائبه^(٥).

٤- **البدنة والبطون والفخذ:** يقصد بالبدنه: هي أحفاد شخص معين في الخط الأبوي أو الأموي للانحدار القرابي خلال عدد معين من الأجيال، فالبدنه الأبوية النسب-تتألف من كل الأحفاد الذين يتوالدون من الذكور الذين يرجع نسبهم إلى سلف واحد. أما البدنه الأموية فتضم كل الأحفاد الذين ينحدرون عن خط الاناث كجدة معينة حيث يكون أعضاء البدنة الأحياء جماعة اجتماعية متميزة نطلق عليها جماعة البدنة^(٦).

٥- **أما البطون:** فهي كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية (miotie) وتعني باللغة العربية نصف الأفراد الذين ينتمون الى كيان العشيرة^(٣).

٦- **أما الفخذ:** فهو مجموعة قرابية أكبر من العائلة ذات نسب احادي (أبوي أو أمي) يرتبط أفرادها بعلائق قرابية حقيقية وليست مزعومة ويشمل عدداً من الأجيال والفخذ نوعان الأول: أبوي: ويمتاز بسمات محددة أهمها تراوح عمره بين خمس وسبعة أجيال، وقد يصل في حالات قليلة الى أكثر من ذلك وله قابليه على الانشطار لتكوين أفخاذ جديدة وتمتعه بحقوق ملك مشتركة ويمارس وظائف معينة وباحتكاره تخصصاً فنياً

(٢) د. مرعي إبراهيم: تنمية المجتمعات الريفية، مكتب الجامعي الحديث-القاهرة، ١٩٨٣، ص٧-٨.

(٣) د. عبد الحسن العامري: موسوعة العشائر العراقية، الجزء الأول، مكتبة الصفا والمروة-لندن، ١٩٩١، ص٢٨.

(٤) د. جاسم حسين الصكر: شيخ العشيرة (دوره الساسي في العراق خلال سنوات الانتداب البريطاني)، تقديم ومراجعته د. ستار نوري العبودي، ط١، دار الفرات-الحلة (بابل)، ٢٠٠٩، ص١٨-١٩.

(٥) د. امال عبد الحميد وآخرون: علم الاجتماع القانون والضبط الاجتماعي^١ ط١، دار الميسرة-عمان، ٢٠١٠، ص١٠٥.

(٦) د. محمد عبده محجوب: طرق البحث الأنثروبولوجي (النسق القرابي)، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية، ١٩٨٥، ص٥٠.

(٣) المصدر نفسه: ص١٧٣.

معيناً أو مركزاً دينياً أو دنيوياً وبوجود تمسك وتعاون بين أفرادهِ وتصرفهِ كوحدة اجتماعية واقتصادية والفخذ جزء من العشيرة^(٤).

ويمتاز الفخذ عن العشيرة بحقيقتين مهمتين:

١- يستطيع أفراد الفخذ كافة أن ينسبوا أنفسهم بعضهم لبعض بصورة واقعية لا متخيلة لأنَّ الفخذ محدد بعدد من الأجيال فان نما واتسع نتيجة تقدمه عمره أصبح متعزراً على أفرادهِ معرفة درجة قرابة كل واحد منهم للآخر.
٢- يشعر أفراد الفخذ نتيجة لما تقدم بترابط أوثق وبروح جماعية أقوى ويبرزون ذلك بالتعاون الاقتصادي والتساند الاجتماعي والمشاركة الفعلية في كل الأحداث وبخصائص فيما يتعلق بالدفاع عن أفراد الفخذ^(١).

٥- الشبة: وهي مفردة جنوبية ريفية، تعني العمود المصنوع من قصب البردي وجمعها شبات أي الأعمدة يرفعون سقف الكوخ أو المضيف وينسجون حولها أو فوقها الحصران أو القصب والشبة بحسب سياقات العشيرة تعني العائلة أو البيت المنحدر عن لبوت الفدة المنحدرة بدورها عن الفخذ^(٢).

٦- البو وبنو وآل والكرمة: فان هذه المصطلحات تعني: (البو) هي محرفة عن كلمة (ال ابي) وكلمة (بو) تعني(أبو) وقد حذف عنها حرف الالف لسهولة اللفظ. اما كلمة (بنو) فان أصل هذه الكلمة هو (بنون) وقد حذفت نونه للإضافة كما في قولنا بنو فلان ورأيت بني فلان. أما كلمة(آل) فتعني الاهل والاتباع فبدلاً من القول أهل فلان يقال (آل فلان) أي ما يؤول لفلان من الأهل. أما كلمة (الكرمة) فهي ملتقى جذع الشجرة بجذورها الواغلة في الأعماق ومن هنا كانت الأصل أو الأساس الذي ينظر إلى مجمع العشيرة واعتاد النسابون واللاهثون وراء النسب ان ينتشبتوا بهذا المصطلح تحديداً لانتمائهم^(٣).

اما تعريفنا الإجرائي للعشيرة: فهي مجتمع انساني يتكون من مجموعة افراد ينحدرون من نسب واحد سواء كان (ابوي ام اموي) ويعشون في بقعة جغرافية محددة(بيئة) ويزاولون أنشطة فكرية وبدنية في مجالات مختلفة ربما تكون الزراعة وتربية الحيوانات من أهمها وان لهذه الأنشطة علاقة وثيقة مع تلبية الحاجات الأساسية لهم لذلك تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية وتفاعل اجتماعي مستمر، وانَّ هذا المجتمع يمتاز بقوة أحكامه ونظمه وتقاليده وعاداته وأعرافه وقوانينه التي يفرضها على الأفراد الذين ينتمون إليه لذا فإنَّ الخروج عنها يُعدَّ أمراً غير مقبول اجتماعياً وقانونياً وعرفياً من أفراد المجتمع فلا بد من ذلك فرض الجزاء والعقاب عليه عن طريق رئيس العشيرة وهو (الشيخ).

المبحث الثاني/الدور الاجتماعي للعشيرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

(The social role of Clan in Iraq after a year 2003)

لا زالت العشائر العراقية تمارس أدواراً فعالة ومهمة في حماية المجتمع وحفظ كيانه وكذلك في ضبط سلوك أفرادهِ فهي تعد من المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات الشأن الخطير أو العيار الثقيل في المجتمع ، لهذا فإنَّ العشائر العراقية ساهمت في بداية القرن الماضي دوراً مهماً وبارزاً في محاربة الكثير من الاحتلال الطاغية التي قد تعرض لها المجتمع العراقي فهذه الاحتلالات مارست الكثير من الظلم والطغيان والجور والفتن والاستبداد في السلطة على أفراد المجتمع، ولا يغيب عن ذهن الكثير من أفراد المجتمع ما للعشيرة من دور مهم في إعادة الأمن والاستقرار لهذا المجتمع كما ان للعشيرة أيضاً دوراً مهماً

(٤) د. عبد علي سلمان المالكي: المدخل الى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ط١، مطبعة النجف الاشرف-العراق، ٢٠٠٧، ص٥٦.

(١) د. شاكر مصطفى سليم: المدخل الى علم الانسان، مطبعة العاني-بغداد، ١٩٧٥، ص٥٥.

(٢) د. عبد الحسن العامري: موسوعة العشائر العراقية، الجزء الأول، مكتبة الصفا والمروة-لندن، ١٩٩١، ص٣٠.

(٣) المصادر السابق نفسه: ص٣١.

في حل الكثير من النزاعات والصراعات التي قد تحدث بين أفراد المجتمع العراقي وكذلك ساهمت العشيرة في اخماد الكثير من الحروب وجور الفتن ، لهذا فقد اصبحت العشيرة تمثل اليد الأولى للمرجعية الدينية وكذلك تُعدّ سندا مهما تعتمد عليها الدولة في مقارعة أو محاربة أو حل الكثير من المشاكل التي قد تتعرض لها الدولة العراقية، لذا فقد استطاعت العشيرة في عصرنا الحالي أن ترسم وترسخ وتوثق الكثير من القواعد القانونية والأمنية وان تكون هي إحدى الاسس في حماية وحفظ النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع العراقي. إن العشيرة أيضاً مارست دوراً مهماً في ظل الكثير من الاضطرابات والأزمات التي نشأت بعد (الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠) و(حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١) فإن هذه المشاكل والأزمات جعلت من أغلب أركان مؤسسات ومنظمات المجتمع العراقي تفقد قوتها وكذلك جعلتها تتسم بالضعف لذا فقد جعل الكثير من أفراد المجتمع يبحثون عن منظمات اجتماعية وسياسة أخرى والتي يمكن من خلال فرض سيطرتها على بنية المجتمع المنهار أو المتأزم لهذا دفع أغلب افراد المجتمع إلى الانتماء إلى العشيرة من أجل فرض سيطرتها على المجتمع المنهار وكذلك على أفراد العشيرة المنتمين لها ولهذا فقد نمت مظاهر وأشكال من المنظمات العشائرية من أجل املاء فراغ الأمن الاجتماعي والسياسي الغائب^(١).

لهذا فقد عادت العشائر من جديد لتكسب سيطرتها وقوتها ونفوذها وذلك من أجل حفظ الأمن والاستقرار ليس بسبب ضعف قوة وسيطرة الدولة العراقية على كافة أنظمة المجتمع فحسب بل إن الدولة العراقية شجعتها على أخذ زمام أمور كافة مفاصل المجتمع العراقي وكيانه، لذا فإن الدولة العراقية قامت بتوفير وتجهيز افراد العشيرة وجعلتهم يتولون ويمارسون أغلب المهام القانونية والقضائية القائمة على العرف العشائري الذي يسمى بالقضاء العشائري والذي جعل شيخ العشيرة هو المسؤول عن ممارسة هذا القضاء ، ولهذا فقد عادت العشائر العراقية تمارس قوتها وسيطرتها على المجتمع في (عقد التسعينيات) من جديد عقب سيطرة النظام السابق على السلطة والذي استعان بسلطة شيوخ العشائر فبعد ان فقد هذا النظام السابق سيطرته وقوته تظاهر اغلب المناطق العراقية في آذار (عام ١٩٩١) ضد النظام السابق، وكذلك انزعاج اغلب طبقات المجتمع العراقي من الظلم وطغيان والاستبداد في الحكم الذي يمارسه على أفراد المجتمع، فحس النظام السابق بحاجته الى العشائر لتسانده في مهمة ضبط الأمن واستقرار المجتمع لهذا نجد ان النظام السابق استعان بالقوى التاريخية المتمثلة بالعشيرة كقوة في ضبط سلوكيات الافراد وكذلك في حمايتهم من الاخطار التي قد يتعرضون لها فهذه القوة تُعدّ قوة بدائية في الضبط من أجل تعزيز أداة الضبط الحديثة بسلطة الدولة، لذا فقد ظهر ما يسمى (بشيوخ التسعينيات) وهي سلطات عشائرية لم تكن موجودة على الواقع الاجتماعي ولكنها اكتسبت قوتها وسيطرتها من سلطة النظام السابق الذي عمد الى تقسيم العشائر وتفتيتها وترشيح شيوخ وزعماء عشائر جدد من المنتمين لها وربطهم بأجهزة النظام السابق من خلال تنظيمهم حزبياً وأمنياً^(١).

ولهذا فيمكن القول إن النظام السابق في العراق اتصف أي قبل الاحتلال الأمريكي للعراق (عام ٢٠٠٣) بشمولية السلطة بما في ذلك فرض قوته وسيطرته على السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)^(٢). إذ شكلت عملية انهيار هذا النظام ظهور مرحلة جديدة وخطيرة على المجتمع العراقي وهي

(١) د. قحطان حسين طاهر: دور العشيرة في تشكيل الدولة العراقية الحديثة، مركز المستقبل للدراسات

والبحوث. <http://www.qanon302.net/articles/2015/01/23>

(١) المصادر نفسه.

(٢) احمد حاسم مطرود: اغباء النظام السياسي في العراق وانعكاساته على واقع الجريمة بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ٥٠.

مرحلة دخول الاحتلال الأمريكي (عام ٢٠٠٣) والتي من خلالها جعلت العراق يدخل في مرحلة الفراغ الأمني والسياسي والاجتماعي وخلال هذه المرحلة ايضا انهارت أنظمة القوة الاجتماعية المتمثلة بالقانون والضبط الاجتماعي الرسمي وكذلك تفكك النظام الاجتماعي الذي تأسس على اعتقاد مملوكي للعلاقة بين الحاكم والمحكومين لهذا فقد كان هدف هذا الاحتلال للعراق أولاً: اسقاط وانهاء النظام السابق للعراق، وثانياً: اضعاف قوة وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي المتمثلة بالقانون والمحاكم والقضاء والجيش والمؤسسات الإصلاحية فهذه الوسائل كانت تعزز سلطتها من سلطة الدولة التي كانت تمارس وظائفها الاجتماعية على الأفراد بصورة صحيحة في الحد من الظواهر الاجرامية والصراعات والنزاعات الداخلة بين أفراد المجتمع^(١). وثالثاً: ظهور حالة من الارباك الاجتماعي والخلل في منظومة القيم الاجتماعية فهذا قد ظهر بشكل واضح إبان هذا الاحتلال، لهذا كان من المفترض أن تكون الضوابط الاجتماعية الرسمية في المجتمع العراقي لها حضور قيمى واجتماعي أكثر منه حضور عقائدي سياسي، لأن المجتمع العراقي وإن وقع تحت تأثير سلطة متسلطة لمدة طويلة إلا أن الوعي الاجتماعي المبني على القيم المتمثلة في القانون والشرطة وأجهزتها الأخرى يجب أن يكون بارزاً ومؤثراً بدرجة كبيرة عن النمو الفكري والأخلاقي الذي يربط الإنسان وعلاقته بالدولة والمجتمع وأن يعطي للقانون قوة وفعالية يستطيع من خلالها أن يحافظ على كيانهِ^(٢).

لهذا فقد كان لابد من أن تكون وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي أيضاً أن تمثل معايير واعراف وقيم تتشكل داخل المجتمع الذي يعيش ويتفاعل فيه الأفراد لذا فان تصرفات وتوجهات الأفراد الخارجة عن المجتمع تتأثر بقوى أخرى تساهم في ضبط السلوك وان هذه القوة تتمثل بالقانون العرفي الذي يمثل جانباً من جوانب هذه القوى، لذا فقد عمل هذا الاحتلال الأمريكي إلى اسقاط وأضعاف هذه الضوابط أو تحفيز بعضها على ذلك، فالمؤسسات الرسمية الضبطية كالقانون وقوات الأمن وباقي المؤسسات الأخرى عملت القوات الاحتلال على انائها وقسم آخر عملت على توقفها عن ممارسة عملها كقوة ضبطية، لهذا فقد أصبحت المؤسسة القضائية المتمثلة بالمحاكم غائبة وليس لها أي ظهور في المجتمع وذلك بسبب فقدان قوتها وضعف فرض أحكامها على الأفراد فمثلاً ان قاضي المحكمة لا يستطيع أن يصدر حكماً ضد أي مجرم لأنه مهدد بالخطر لعدم وجود من يحميه من الخطر الذي يهدده بعد أن عملت قوات الاحتلال على إنهاء الكثير من المؤسسات الحكومية الرسمية وما تمارسها من آليات خطيرة من أجل كسر آليات الضوابط الرسمية لكي تظهر الكثير من الفوضى وعدم الاستقرار وكذلك عدم وجود الأمان في المجتمع^(٣).

وبفقدان تلك الضوابط الاجتماعية هيبتها وقوتها أمام أفراد المجتمع جعل أغلب الأفراد لم يعط أي اهتمام لهذه الضوابط وذلك لكون سيطرة الاحتلال وتدخله بحسب رغبة في تنظيم شؤون المجتمع وكذلك في تعيين الأشخاص في بعض أجهزة الدولة ومن ثم جعل أفراد المجتمع يفقدون الثقة بهذه الضوابط وبأغلب الأشخاص الذين تولوا شؤون المجتمع، لهذا فقد ساد لهذا الأجهزة الضبطية الرسمية من اشاعات سلبية كثيرة اضعفت من خلالها فاعليتها في ممارست دورها في حفظ الأمن والاستقرار داخل المجتمع ومما يزيد الأمر أكثر خطورة هو أن شكل الجهاز الأمني والسياسي غير محبوب فيه وليس له من قوة ما تمكنه من أن يرفض سلطانه أو سيطرته على المجتمع في ظل الظروف الطبيعية وكذلك في ظل الازمات التي تعرض لها العراق

(١) المصادر نفسه: ص ٧١.

(٢) رباح مجيد محمد الهيبي: الآثار الاجتماعية لانهيار السلطة الدولة في العراق، ((دراسة ميدانية في مدينة بغداد)) أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٥، ص ١٥٨.

(٣) المصادر نفسه: ص ١٥٩-١٦٠.

ومن خلال هذه الظواهر أو المشكلات نتج عنها فقدان أو انهاء العلاقة القائمة بين أفراد المجتمع وأجهزة الدولة لهذا كان من المفروض أن تكون العلاقة قائمة على تعاون وتفاعل المستر بين الجهاز الأمني وأفراد المجتمع وكذلك باقي المؤسسات الرسمية الأخرى من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار وكذلك تحقيق الهدف المشترك فيما بينهم^(١).

ويمكن القول أيضاً إنَّ العراق في هذه الفترة عاش حياة عدم الاستقرار الأمني والسياسي لما لديه خزائن كثير من الآثار السلبية التي اثرت في حياته الاجتماعية والسياسية المتنوعة فقد أخذت هذه الآثار أشكالاً متعددة ومنها ظروف الحصار الاقتصادي والعمليات العسكرية المتلاحقة وما لحقها من فقر وبطالة وتفكك اجتماعي وقصور في التنشئة الاجتماعية الأسرية التي انعكست على التفاعل بين الضوابط الرسمية والظروف الاجتماعية المحيطة وكذلك الدور غير الطبيعي لقوات الجيش في الحياة السياسية والأمن والحروب الأهلية أو الصراعات ونزاعات بين أفرادها وكذلك حركات عصيان مدني والانفصال والنزاعات الحزبية والدينية والطائفية وكذلك أشكال متعدد من أنواع العنف سواء كانت فردية او جماعية، كل هذه الظروف اضعفت من قوة وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وكذلك أدت الى انهيار السلطة السياسية^(٢).

لذا فإنَّ هذه الظروف الاستثنائية التي شاهدها العراق طوال فترة حياة كالأزمات والاضطرابات وفقدان الضوابط الاجتماعية وسيطرة الاحتلال الأمريكي على كافة مقاليد الحكم وكذلك انهيار السلطة السياسية والمعارك التي تعرض لها وكذلك حالات الخراب والدمار التي حصلت خلال العمليات العسكرية كل هذه الظروف هددت النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع بشكل تام إذ أدت مثل هذه الظروف أو الازمات الى ظهور نسب عالية من النزاعات والصراعات الداخلية بين أفراد المجتمع وكذلك الى ارتفاع نسبة الجرائم التي تهدف الى الحصول على المال كالسرقة والتخريب والنصب والاحتلال والخطف والقتل وغيرها من الجرائم التي تهدد النظام الاجتماعي يرجع السبب في ذلك لعد وجود قانون أو قواعد الضبط الرسمي وغير الرسمي التي تعمل على حيولة دون وقوع الجريمة والنزاع أو على الأقل الحد منها^(٣).

ومن المعروف أنَّ آثار هذا الضعف في الضوابط الاجتماعية الرسمية في أغلب المؤسسات العراقية المتنوعة أخذ الكثير من الأفراد يلجؤون ويبحثون عن يوفر لهم الحماية وحفظ الأمن والاستقرار داخل المجتمع فمنهم من لجأ الى المرجعية الدينية ومنهم من أنتمى الى العشيرة او الأحزاب السياسية او منظمات المجتمع المدني أو حقوق الانسان ومن هذا التصور لقد أضحت العشائر العراقية تمارس دوراً كبيراً في صيانة وحفظ المجتمع وكذلك المحافظة على القوانين التي تفرض على الأفراد الخارجين عنها، لهذا فإنَّ الدور الذي تمارسه العشيرة يرجع نتيجة فقدان الأمن الاجتماعي السياسي للمجتمع ابتداءً من الأسرة التي تعد من أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع والتي تأخذ على عاتقها تعلم وتربية وتنشئة الأفراد وكذلك حدثهم على مواصلة مسيرة الحياة ووصولاً الى السلطة السياسية التي أيضاً بدورها تعدُّ من أهم الركائز الاجتماعية التي تمارس دوراً في حفظ كيان المجتمع العراقي^(٤).

(١) المصادر السابق نفسه: ص ١٦١-١٦٢.

(٢) حسين علي قيس: الانفلات السلوكي (الفروود) ظاهرة تكرر في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٥، ص ١١٢.

(٣) د. احمد علي الجذوب: المرأة والجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٦٢-١٦٣.

(٤) عدنان ياسين مصطفى: الامن الاجتماعي وشبكات الامان الاجتماعي في العراق نحو تنمية تمكينيه للأدوار التقليدية والحداثيّة"، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث لرابطة دراسات العراق المعاصر، لندن، ٢٠٠٨، ص ٨.

ويمكن القول أيضاً إنَّ العشيرة في عصرنا الحالي أي بعد عام (٢٠٠٣) لعبت دوراً فعالاً في حماية أفراد المجتمع وكذلك مساندة الدولة في كافة المجالات وانهما عملت أيضاً على توثيق الروابط الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وكذلك اهتم في تنظيم شؤون السياسية والاجتماعية المجتمع وذلك لما لها من مكانة قوية وسامية في نفوس أفرادها فعززت بعض القيم والعادات والأعراف التي بواسطتها تحافظ وتحمي على حياة الفرد وكيانه فضلاً عن حفظ كيان النظام السياسي، فالأعراف العشائرية تمثل قوانين مساندة وملزمة في حقن الكثير من الدماء وحفظ الحقوق وحياة الاخلاق الحميدة من الانهيار نتيجة للتطور الكبير في حياة المجتمع لاسيما المجتمع العشائري^(٢).

وكذلك مارست العشيرة دوراً كبيراً في تماسك أفراد المجتمع حيث إنها تعدّ وحدة سياسية فعالة في المجتمع إذ تعتمد على الأعراف المأخوذة من التشريعية الدينية بوصفها أساساً قانونياً لحل الكثير من الصراعات والنزاعات وكذلك إطفاء الحروب وجور الفتن التي قد تحدث بين أفراد الداخل المجتمع، لهذا فقد ساهمت الاحتلالات السابقة البقاء على هذا النظام العشائري في هذا المجتمع سعيّاً وراء استغلال من ثوراته بالطريقة التي تخدم سياستها فان هذه الاحتلالات عملت على إثارة الصراعات والنزاعات بين العشائر بتوفير الكثير من المطالب لها عن طريق تفضيل بعضها على البعض الآخر إمّا بزيادة المخصصات وإمّا بتعيين أحد أفرادها في منصب ما^(١).

فالتماسك الاجتماعي يعني به معرفة مدى قوة الترابط بين أفراد جماعة واحدة ويرى (الجهوري) أنَّ التماسك هو مواقف اجتماعية واتجاهات يرتبط ويتمسك فيها الأفراد الواحد بالآخر بمجموعة من الالتزامات والمواعيد الثقافية والاجتماعية المشتركة، لذلك أدخل هذا المصطلح للإشارة الى الجماعات الكبيرة والصغيرة على حد سواء والتي تتميز بثلاث مميزات رئيسية وهي: التزامات الفرد بالمعايير والقيم والأعراف والقوانين المشتركة، والاعتماد المتبادل الناشئ عن المصلحة المشتركة وتوحيد الفرد بالجماعة التي ينتمي إليها من أجل حمايته من الاخطار التي قد يتعرض لها من الجماعة الأخرى^(٢).

ومن المعروف أنَّ هذا التماسك أو التضامن الاجتماعي يدفع أفراد العشيرة للشعور بالأمن والاستقرار وكذلك لضبط السلوك وهو شعور أقوى من ذلك الذي يوجد في الأسرة الواحدة لأن العشيرة أكثر عددً أفراد من حيث الحجم والكثافة من حجم وكثافة الأسرة، إذ يسود بين أفراد العشيرة أنواعاً مختلفة من وسائل التعاون والتفاعل بعضهم لبعض فمثلاً قد يتعاونون جميعاً في حماية أحد أفرادها من الخطر الذي قد يقع عليه وقد يساهم نظام الأخذ بالثأر دوراً فعالاً في هذا المجال حيث إنه لا يشمل حماية فترة حياة الفرد في العشيرة وانما لابد من العشيرة أن تقوم هي بأخذ ثأره إذا اعتدى أحد على حياته من عشيرة أخرى إذ إنَّ هذه المسؤولية الاجتماعية والجماعية المتناقلة الأعمال بين أفراد العشيرة جعلتهم أكثر تماسكاً وتضامناً من أجل حفظ نظام العشيرة وكذلك كيان المجتمع العشائري^(٣).

ويرى (ابن خلدون) أنَّ التماسك أو التضامن الاجتماعي يُعدّ من العناصر الرئيسية والمهمة في الطبيعة البشرية إذ إنَّ الفرد في الطبيعة البشرية غير قادر على العيش بمفرده وكذلك غير قارة على صنع أو

(٢) د. مالك العظموي: العشيرة بين الشريعة والقانون، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع - الأردن، ٢٠١٤، ص٧٣-٧٤.

(١) إيمان حمادي رجب: الآثار الاجتماعية لانهيار المؤسسة السياسية في العراق ((دراسة ميدانية في مدينة الموصل)) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٥، ص٤١.

(٢) د. مولود زايد الطيب: العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، ط١، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ٢٠٠٥، ص٣١.

(٣) د. عبد علي سلمان المالكي: المدخل إلى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ط١، مطبعة النجف الاشرف-العراق، ٢٠٠٧، ص٩٥.

انتاج الكثير من الأدوات والسلع التي يحتاجها ولكي يضمن الفرد عيشه ولا بد من وجود جماعة من الأفراد يتعاونون فيما بينهم وإنّ هذا التعاون فيما بينهم يؤدي الى اتساع حاجة المجتمع الى استحداث الكثير من الضوابط التي تعمل على الحد من النزاع الذي يدور بين أفراد ذلك نتيجة للطبيعة العدوانية لأفراد المجتمع، فالكثير من الأسلحة التي يتناولها أفراد المجتمع توفر لهم الحماية والأمن من الأخطار التي قد تواجههم في حياتهم الاجتماعية، لكنها غير قادرة على حمايتهم من التنازع فيما بينهم، كما انها لا تصلح ان تكون نظاما ضابطا لسيطرة عليهم ما دامت تلك الوسائل في حوزة الأفراد جميعاً ، وعلى هذا لا بد من أن تكون تلك الوسائل الضبطية بيد شخص واحد يمارس تلك الوسائل من أجل حفظ وصيانة حقوق الأفراد من التنازع فيما بينهم^(١).

ولهذا فلا بد من ذلك أنّ تقوم العشيرة بممارسة عملية الضبط الاجتماعي من أجل توفير الأمن الداخلي لأفراد العشيرة وكذلك حمايتهم من الأخطار الخارجية التي قد تؤثر في حياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية لذا لا يتم ممارسة تلك العملية إلاّ بأشراف رئيس العشيرة (الشيخ) وأعضاء أو أعوانه ويتم ذلك بتطبيق أو فرض القانون الذي يتسم في مجموعة من التقاليد والأعراف والعادات والقيم الاجتماعية على أفراد العشيرة من أجل حفظ القيم الاجتماعية وكذلك صيانة حقوق الأفراد لذا فان شيخ العشيرة يشرف على تنفيذ هذا القانون على كل شخص يخالف تلك التقاليد والأعراف^(٢).

زيادة على ذلك فان العشيرة أيضا تمارس دور أساس في حقن الدماء وحماية كرامة أفرادها وتعمل على توحيدهم من أجل حفظ النظام العشائري من الأنهار ونتيجة لهذا فإنّ لها أيضا دورا مهما في إطفاء الكثير من النزاعات التي تدور بين أفراد العشيرة أو بين الجماعات الأخرى وذلك بتطبيقها القانون العشائري بطريقة سلمية ومفهومة من أفراد العشيرة بحيث لا يستطيع أي فرد من أفرادها الخروج عن هذا القانون لذلك نجد أنّ العشيرة تحاول إعادة الأمور الى مجاريها الأولية زيادة على ضمان حقوق وحرية الأفراد من خلال تطبيقها لهذا القانون الذي يسمى بـ (السانية) وقد تكون هذه القوانين بين أفراد العشيرة الواحدة أو بين عدة عشائر متفق عليها في تطبيق العقوبات الرادعة بحق المجرم الذي يخالفها لذا لا بد من أن تكون تلك القوانين مقبولة ومرغوبة من جميع أفراد العشيرة ولهذا فقد ساهم القانون العشائري الذي تمارسه العشيرة في الحد من الاخطار التي قد تساهم في أمن واستقرار المجتمع والذي عمل على حفظ السلم والأمن في المجتمع وحل كافة المشكلات الفرد او العشيرة بطرق سلمية مما يجعل مساهمة العشيرة بالدور الرئيس في الحفاظ على حقوق الفرد والمجتمع^(٣).

فالقانون العشائري يعد ظاهرة عرفية لها قوتها الاجتماعية التي تنمو وتتبلور في وسط بيئة اجتماعية وفقا للحاجات الاجتماعية الضرورية فان هذه الحاجات أيضا تصبح خلال عمليات الاندماج الاجتماعي قواعد ملزمة في ضبط سلوك جميع افراد المجتمع العشائري كما ان هذه الحاجات الضرورية تستقر في شخصية افراد العشيرة وتصبح جزءا منهم عن طريق التنشئة الاجتماعية للأفراد والتي تمارسها الاسرة داخل المجتمع العشائري^(١).

(١) د. غني ناصر حسين القريشي: الضبط الاجتماعي، ط١، دار صفاء - عمان، ٢٠١١، ص ٢٠٢.

(٢) د. عبد علي سلمان المالكي: المدخل الى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

(٣) د. مالك العظموي: العشيرة بين الشريعة والقانون، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع - الأردن، ٢٠١٤، ص ١١٩-١٢٠.

(١) د. غني ناصر حسين القريشي: الضبط الاجتماعي، ط١، دار صفاء - عمان، ٢٠١١، ص ١٣٠.

فقوة القانون العشائري والضبط الاجتماعي تتوقف على طبيعة أفراد العشيرة من جهة وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من جهة أخرى، لهذا فإن المجتمع العشائري يجعل من القانون العرفي الأداة الكبرى لضبط سلوك الأفراد الذين يخرجون عن الأعراف والقيم، ومن أجل جعل وسائل الضبط الاجتماعي أن تتصف بقوة وثابة لا بد من أن توجد طريقة رسمية لهذه القوانين بمعنى عندما توضع في نصوص مكتوبة ودستورية^(٢).

فضلاً عن ذلك فإن الضبط الاجتماعي في العشيرة يعد من أهم الركائز الأساسية واللازمة في المجتمع فهو ذو أهمية اجتماعية في ضبط الحياة واتجاهات وسلوك أفراد العشيرة وانه أيضاً يعد في الوقت نفسه ذا طبيعة ناجمة من البيئة الاجتماعية الريفية لذا فان أهميته تنسم في المحافظة على المصالح والحقوق العامة للأفراد وكذلك يحافظ على قوة سلطة شيخ العشيرة^(٣)، إن الضبط الاجتماعي بحسب تصور (ابن خلدون) هو كافة الجهود والإجراءات العرفية التي يتخذها أو يمارسها المجتمع العشائري أو جزء بسيط من هذا المجتمع لحمل الأفراد على الأخذ به على مستواه المادي والمعنوي ودون الخروج عليه والقيام بأعمال إجرامية أو انحرافية أخرى^(٤).

وبنا على ذلك فقد اتخذت العشيرة في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) ثلاثة اتجاهات مختلفة فالأول يتمثل بمحاولة السيطرة على الدولة أي أن تدار شؤون الدولة السياسية والعمرانية والاجتماعية من قبل العشيرة فان هذا الاتجاه هو اتجاه استحواذي كانت بذوره من أقدم ما شهده تاريخ العراق في مجال العلاقة بين العشيرة والسلطة كما هو معروف الآن حيث تكون حصة هذا الاستحواذ للعشائر الأكثر نفوذاً في المجتمع العراقي^(١).

أما الاتجاه الثاني فهو السيطرة على الدولة بالدخول بمفاصل السلطة المتمثل بالقرارات السياسية إذ تؤثر في القرارات الفاعلية بقوة من أجل مصالحها الخاصة بها ومصالح شيخ العشيرة بشكل رئيس وهو الامر الذي نلاحظه في المجتمعات التي تسود فيها القبيلة على مقاليد الدولة.

والإتجاه الثالث يتمثل بالتصدي لمشروع الدولة الذي يتجه صوب التحديث السياسي في المجتمع العراقي فمثل هذا التوجه يعد ضربه قاسية في صميم شيوخ العشيرة وجبروتهم ومصالحهم الشخصية الضيقة بالدرجة الأولى وقد يتطور الموقف الى حدوث نزاع مع الدولة وهي القضية التي دمغت بشكل واضح بين علاقة شيخ العشيرة بالدولة في التاريخ العربي والاسلامي^(٢).

ومن ذلك يمكننا أن نستخلص الدور الاجتماعي للعشيرة في المجتمع العراقي لذا فقد أجد أن من أهم الحقائق التي تحز في نفوس افراد المجتمع العراقي هو أن موقف العشيرة في الكثير من القضايا السياسية والقضائية والاقتصادية لا زال موازياً لموقف الدولة العراقية سواء كان في المجتمع الريفي أو الحضري، لذا فإن ضعف قوة الدولة في الكثير من الازمات والمشاكل التي تعرض لها المجتمع خصوصاً فان هذه المشاكل قد شكلت المحور الأساسي للدولة العراقية لهذا فقد جعلت من العشيرة هي المسؤولة الرئيسية والأولى في حفظ المجتمع من الاخطار والمشاكل وكذلك حماية الافراد وحقق الدماء وكذلك حل الكثير من المشاكل والنزاعات التي تدور بين أغلب فئات المجتمع العراقي، وأن المجتمع العشائري يعدّ نسقاً اجتماعياً من

(٢) ده. سناء الخولي: المدخل الى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية-الاسكندرية، ١٩٨٤، ص١٤٣.

(٣) د. امال عبد الحميد واخرون: الانحراف والضبط الاجتماعي، ط١، دار المعرفة الجامعية-الاسكندرية، ٢٠٠١، ص١٠.

(٤) د. غريب السيد احمد: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية-الاسكندرية، ١٩٩٧، ص١٦٠.

(١) د. باسم العواذي: الفدرالية ومستقبل العراق، ط٢، مركز العراق للدراسات-بغداد، ٢٠٠٧، ص٦٠.

(٢) د. غالب حسن الشايندر: الارتقاء بالعشيرة العراقية مشروع مقترح، ط١، دار البيضاء-بيروت، ٢٠١٤، ص١٠٤-١٠٥.

التنظيم الاجتماعي والسياسي يشتمل على مجموعة من الناس يُدعون أنهم انحدروا من جذر واحد ويتكلمون لغة واحدة ومشتركة في أغلب الأحيان وتربطهم علاقات عصبية ومصالح مشتركة على مستوى عالٍ من هذا الواقع لهذا فإن هذا المجتمع يُعدُّ العنصر الفعال والقائم له الهوية والقوة في المجتمع العراقي سواء أكان ريفياً أو حضرياً، وأنَّ العشيرة لها قوتها وسيطرتها الاجتماعية وتقلها السياسي في الكثير من المراحل التاريخية القديمة جعل من الدولة العراقية أن تتعامل مع هذه القوة بطريقة تضمن دخول أغلب أعوان العشيرة في الدولة العراقية من أجل تعزيز دور العشيرة في المجتمع، لذلك لجأ الأفراد الى العشيرة في ظل الاحتلال الأمريكي بعد أن فقدت الدولة العراقية أغلب الصوابط الرسمية فهذا ربما جعل الدولة العراقية لا تستطيع أن تفرض سلطتها على الأفراد إلا بمساندة العشيرة من أجل تعزيز سيطرتها على المجتمع لهذا يعكس ضعفاً واضحاً في فرض القانون الدولة، إذ إن فرض هذا القانون غالباً ما يواجه الكثير من العقبات لذا لا بد للدولة من أن تتعاون مع العشيرة في هذه المرحلة الخطيرة، وبما أن قيم وعادات وأعراف العشيرة مثبتة في سلوك أفراد المجتمع فهذا ما جعلهم غير قادرين على الخروج عن هذه القيم، لذا انعكس هذا الواقع في ضعف الضبط الرسمي فخلف أثراً واضحاً ليس على المجتمع فحسب بل على مشروع نهوض الدولة برمته التامة، نتيجة لذلك لكثرة العشائر وثبات الكثير من عادات وتقاليد العشيرة هي التي أثرت على بنية المجتمع الحضري التي فقدتها قوة السياسية والاقتصادية، لذلك ترك هذا المجتمع بصماته على بقية الأنظمة الاجتماعية وكذلك على باقي التنظيمات السياسية والاجتماعية التي جعلت من سيادة القانون الرسمي يظهر من جديد إلا أنها لا تستطيع أن تتجاوز عقبة القانون العشائري.

نتائج البحث

- ١- توصل الباحث الى أنَّ العشيرة تعد من أهم الركائز الأساسية وللإلزام في المجتمع فهو ذو أهمية اجتماعية في ضبط الحياة واتجاهات سلوك الأفراد.
- ٢- توصل الباحث الى أن العشيرة تقوم بممارسة عملية الضبط الاجتماعي من أجل توفير الأمن الداخلي للأفراد العشيرة وكذلك حمايتهم من الاخطار الخارجية التي قد تؤثر على حياتهم الاجتماعية او الاقتصادية لذا لا يتم ممارسة تلك العملية الا بأشراف رئيس العشيرة (الشيخ).
- ٣- إنَّ العشيرة في الوقت الحاضر أي بعد عام (٢٠٠٣م) مارست دوراً كبيراً في تماسك أفراد المجتمع حيث إنها تعد وحدة سياسية فعالة في المجتمع إذ تعتمد على الأعراف المأخوذة من التشريعية الدينية بوصفها أساساً قانونياً لحل الكثير من الصراعات والنزاعات وكذلك إطفاء الحروب وجور الفتن التي قد تحدث بين أفراد الداخل المجتمع.

الهوامش والمصادر

أولاً: الكتب والمراجع

- د. إبراهيم العسل، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، ط١، مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٦٧.
- ابن منظور، لسان العرب، مجلد (٥)، ط١، دار الصادر، بيروت، ٢٠٠٠.
- د. آمال عبد الحميد وآخرون: الانحراف والضبط الاجتماعي، ط١، دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية، ٢٠٠١.
- د. آمال عبد الحميد وآخرون: علم الاجتماع القانون والضبط الاجتماعي، ط١، دار الميسرة - عمان، ٢٠١٠.
- إحسان محمد الحسن: مبادئ علم الاجتماع الحديث، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥.

- د. احسان محمد الحسن: محاضرات في المجتمع العربي، بغداد، مطبعة دار السلام، ١٩٧٣.
- د. أحمد الخشاب: علم الاجتماع، اصوله ومناهجه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.
- د. احمد علي المجذوب، المرأة والجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
- د. باسم العوادي: الفدرالية ومستقبل العراق، ط٢، مركز العراق للدراسات-بغداد، ٢٠٠٧.
- د. جاسم حسين الصكر: شيخ العشيرة (دوره الساسي في العراق خلال سنوات الانتداب البريطاني)، تقديم ومراجعته د. ستار نوري العبودي، ط١، دار الفرات-الحلة (بابل)، ٢٠٠٩.
- د. سامية محمد جابر، علم الاجتماع العام، دار النهضة المصرية، بيروت، ٢٠٠٣.
- د. سناء الخولي: المدخل الى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية-الاسكندرية، ١٩٨٤.
- د. شاكر مصطفى سليم: المدخل الى علم الانسان، مطبعة العاني-بغداد، ١٩٧٥.
- د. عبد الباسط محمد حسن: اصول البحث الاجتماعي، ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١.
- د. عبد الحسن العامري: موسوعة العشائر العراقية، الجزء الأول، مكتبة الصفا والمروة-لندن، ١٩٩١.
- د. عبد علي سلمان المالكي: المدخل الى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ط١، مطبعة النجف الاشرف-العراق، ٢٠٠٧.
- د. عبد عون الروضان: موسوعة عشائر العراق، ط٢، دار الرافدين -بيروت، ٢٠٠٨.
- عدنان ياسين مصطفى: الامن الاجتماعي وشبكات الامان الاجتماعي في العراق نحو تنمية تمكينيه للأدوار التقليدية والحداثيّة"، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث لرابطة دراسات العراق المعاصر، لندن، ٢٠٠٨.
- د. غالب حسن الشايندر: الارتقاء بالعشيرة العراقية مشروع مقترح، ط١، دار البيضاء-بيروت، ٢٠١٤.
- د. غريب السيد احمد: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية-الاسكندرية، ١٩٩٧.
- د. غني ناصر حسين القرشي: الضبط الاجتماعي، ط١، دار صفاء -عمان، ٢٠١١.
- د. مالك العظموي: العشيرة بين الشريعة والقانون، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع -الأردن، ٢٠١٤.
- د. محمد احمد غنيم: الضبط الاجتماعي والقانون العرفي (دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية))، ط١، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية-الجيزة(مصر)، ٢٠٠٩.
- د. محمد الخطيب: الاثنولوجيا ((دراسة عن المجتمعات البدائية))، ط١، دار علاء الدين -دمشق، ٢٠٠٠.
- د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية -الإسكندرية، ١٩٨٩.
- د. محمد عبده محجوب: طرق البحث الأنثروبولوجي (النسق القرابي)، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية، ١٩٨٥.
- د. مرعي إبراهيم: تنمية المجتمعات الريفية، مكتب الجامعي الحديث-القاهرة، ١٩٨٣.
- د. مولود زايد الطبيب: العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، ط١، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ٢٠٠٥.
- د. هشام داود، المجتمع والسلطة في العراق المعاصر، في المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، بغداد، ٢٠٠٦.
- ثالثاً الرسائل والأطاريح**
- أحمد جاسم مطرود: انهيار النظام السياسي في العراق وانعكاساته على واقع الجريمة بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية / المجلد ٢٥ / العدد ٢٠١٧

إيمان حمادي رجب: الآثار الاجتماعية لانهايار المؤسسة السياسية في العراق ((دراسة ميدانية في مدينة الموصل)) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٥.
حسين علي قيس، الانفلات السلوكي(الفرهود)ظاهرة تكرراره في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٥.
رباح مجيد محمد الهيتي، الآثار الاجتماعية لانهايار السلطة الدولة في العراق، ((دراسة ميدانية في مدينة بغداد)) أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٥.

ثالثاً: المعاجم والقواميس

- د. إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- د. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.
- د. دينكن ميشيل: معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة: د. احسان محمد الحسن، دار الرشيد-بغداد، ١٩٨٠.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية (ماد العين)، الهيئة العامة للطباعة الأميرية-مصر، ١٩٩٩.
- المنجد في اللغة العربية المعاصرة: مادة العين، دار المشرق -بيروت، ١٩٦٨.
- المنجد في اللغة والأعلام، ط٢٦، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦.

رابعاً: مواقع الانترنت

- د. قحطان حسين طاهر: دور العشيرة في تشكيل الدولة العراقية الحديثة، مركز المستقبل للدراسات والبحوث. <http://www.qanon302.net/articles/2015/01/23>.